

وذلك اي الزوم

ارادة تعالي عامة التعلق بجميع الممكنات قلزم  
ان يسكب وقوعه في ما يعبر ارادة منه تعالي  
لوقوع ذلك التعلق وذلك يعني ارادة تعالي  
ليصير ذلك الواقع والا لا يتبع الصدق وينبغي  
ايضا انه تعالي بالذم والحق والفضل كما ان  
التعدي للذم مع الازالة فتعدي ايضا ان يكون  
الذات العلية علة لوجود شئ من الممكنات  
او مؤثرة فيه بالطبع كونه يلزم علمه في ذلك  
الممكن لوجوب اقتضائه العلة بمعلولها والطبيعة  
مطبوقة على ذلك يعني ارادة وجود ذلك المثل  
القديم لان القصد اليه ايضا ان يوجد محال اذ هو  
تحصيل الحاصل وهذا ما اعتدت المادة من الفلاسيقة  
اهلك الله جميعهم ان استاء العالم اليه تعالي  
انما هو على طريق استداد المعلوم اليه العلة  
قالوا تقدم العالم وكفوا لعنهم الله جميع الصفات  
الواجبة لولا ان حلت وتر من القدر في الازالة  
وعينها وذلك كقولهم صرح والقرب بين الازالة  
على طريق العلة والازالة على طريق الصبر ولون  
كانا مشتركين في عدم الاختيار ان الازالة بطريق

العلة

وغيره في العلم بالذات والذات في العلم به

العلة لا يتعمد على شرط ولا انتفاء مانع والابجد  
بطرف الطبع يتفق على ذلك ولهذا يلزم  
او فتر ان العلة بمعلولها كتحريك الاصبع مع الخاتم  
التي هي في وقتها ولا يلزم اقتضائه الطبيعة مطلقا  
كما في النار مع الخطير لانه قد لا يتحرك بالنار  
لوجود مانع وهو البدن في مثل او تحريك شرط  
فقدّم مما شئت النار له وهكذا في حق الحوادث  
كما التارك في جرد وعز فلو كان فعلة بالتفصيل او الطبع  
لزم تقدم الفعل فيما سقا واقتضائه الفعل حينئذ  
بوجوده تعالي لثباته على التفصيل قطا مكره ولو  
على الطبع فلا يصح ان يكون مانع او لا يلزم  
ان لا يوجد الفعل ابد الا ان ذلك مانع لا يكون  
لا قدما او القديم لا يتقدم ابد ولا يصح تأخير  
الشرط بل يلزم عليه من التسلسل ولهذا قلنا فيما  
سبق انه يلزم على تقدير التعليل والطبع في حقه  
تعالي تقدم المعلوم او المظبوط وقد قام البرهان  
على وجوب الحدوث لكل ما سواه تعالي فتعين  
انه سبحانه تعالي فاعلا لا يحذف الاختيار ويطلب  
مذمومة الفلاسيقة والظلمة بعين آدل الله جميعهم

وغيره في العلم بالذات والذات في العلم به